المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط في 1995/2/3

رسالة دورية: **72 س / 3**

من وزير العدل

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: متابعة العسكريين أمام المحاكم العادية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

لقد أثارت المصالح المختصة بالأركان العامة للقوات المسلحة والملكية، الصعوبات التي تواجهها إزاء بعض القضايا الجنائية المتهم فيها أشخاص ينتمون إلى القوات المسلحة الملكية والمعروضة على مختلف المحاكم العادية، وهذه الصعوبات ناجمة عن البطء في التبليغ وإغفاله تماما زيادة على ما يلاحظ بحدة عن عدم حرص بعض المحاكم الابتدائية على تضمين إشعارات المتابعة ما يشير إلى الإطار القانوني المسطري الذي تمت وفقه.

لهذا لا يسعني إلا أن أذكركم بمقتضيات المنشور عدد 205 بتاريخ دجنبر 1964، طالبا منكم السهر على إشعار السيد مدير العدل العسكري بكل متابعة مقامة ضد عسكريين أمام القضاء العادي، مع إعطاء بيان مفصل بالأسباب القانونية التي تم بمقتضاها أخذ الاختصاص، وكذا الإدلاء بكل المعلومات المفيدة والتي من شأنها أن تسهل التعرف على هوية المتهمين المعنيين بالأمر، بما في ذلك ذكر تاريخ ورقم الانخراط في صفوف الجندية، مع الإخبار بكل حكم صدر بشأنهم و مآله.

كما أنني أهيب بكم على تبليغ هذه الرسالة الدورية إلى السادة وكلاء الملك بدوائر نفوذكم والحرص على تنفيذها بكامل الدقة، مع إخباري عند الاقتضاء بالعراقيل التي قد تعترضكم أثناء تطبيقها، **والسلام**.

وزير العدل
محمد الادريسي العلمي المشيشي